

Distr.: General
5 August 2020
Arabic
Original: English/French



الدورة الخامسة والسبعون

البند 104 (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية

العام الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها التاسع والأربعين في لواندا في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفته أمانة اللجنة، الدعم التقني والإداري واللوجستي للاجتماع. وفي ضوء الحالة الراهنة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عملت الأمانة مع مكتب اللجنة لتحديد مواعيد وطرائق جديدة لعقد اجتماعها النظامي العادي المقبل.

وواصلت اللجنة إتاحتها لبلدان وسط أفريقيا منبرا قيما للحوار دون الإقليمي ولتبادل الآراء بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالسلام والأمن، وكذلك لتحديد التحديات الناشئة والمجالات التي يمكن زيادة التعاون فيها.

ورحبت اللجنة بالنقد المحرز في العملية الجارية للإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية في وسط وغرب أفريقيا، بما في ذلك في إطار إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي اعتمد في مؤتمر القمة المشترك الأول بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في تموز/يوليه 2018.



وفي الاجتماع التاسع والأربعين، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا. واعتمدت اللجنة إعلانا وزاريا يؤكد ضرورة التصدي لأثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا. وشددت اللجنة في الإعلان على ضرورة إجراء حوار شامل بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها المجتمعات المحلية، بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استخدام الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لتمويل تلك الجماعات، والصلات المشتبه فيها بين بعض تلك الجماعات والشبكات الإرهابية الدولية.

وأعادت اللجنة تأكيد التزامها بتحديد الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بطرق منها تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، التي أصبح الآن ثمانية من أعضاء اللجنة أطرافا فيها.

وأشارت اللجنة إلى أن للمرأة دورٌ رئيسي تضطلع به في تحقيق السلام والأمن. وأعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتشجيع على زيادة إشراك المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، بطرق منها اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية عملا بقرار مجلس الأمن 1325 (2000).

وسيعقد الاجتماع الخمسون للجنة في الوقت الذي تراه الدول الأعضاء مناسبا، وسيُسترد في ذلك بتقييمات منظمة الصحة العالمية وسلطات البلد المضيف.

أولا - مقدمة

- 1 - شجعت الجمعية العامة، في قرارها 73/74 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، اللجنة على مواصلة تطوير أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأعادت تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.
- 2 - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضا عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وعن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، ورحبت بتعزيز عمل المكتب وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمله. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة اللازمة للجنة لكفالة نجاح اجتماعاتها العادية التي تُعقد مرتين في السنة. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.
- 3 - ويُقدّم هذا التقرير استجابة للطلب المشار إليه أعلاه، وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى آب/أغسطس 2020.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

- 4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعا واحدا. وعُقد الاجتماع الوزاري التاسع والأربعون للجنة في لواندا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وسبقه اجتماع لجهات التنسيق الوطنية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر واجتماع للخبراء في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك في تلك الاجتماعات جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.
- 5 - وشارك أيضا في الاجتماع التاسع والأربعين، بصفة مراقب، ممثلو الكيانات التالية: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ ولجنة حوض بحيرة تشاد؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات؛ ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا؛ ولجنة خليج غينيا؛ والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.
- 6 - وشاركت أيضا في الاجتماع التاسع والأربعين، بصفة مراقب، كيانات الأمم المتحدة التالية: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في أنغولا.

7 - وفي الفترة من 21 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قام مكتب اللجنة ببعثة ميدانية إلى تشاد شملت مقاطعة البحيرة، وذلك لإطلاع اللجنة على الأزمة في حوض بحيرة تشاد، ولا سيما بشأن المجالات التي تستلزم بذل جهود الدعوة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيها. وأبلغ المكتب اللجنة عن الحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك آثار تغير المناخ، وقيم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

8 - وفي سياق الحالة الراهنة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واسترشاداً بتقييمات منظمة الصحة العالمية وسلطات البلد المضيف، ظل مكتب اللجنة على اتصال وثيق مع الأمانة من أجل تحديد مواعيد وطرائق جديدة لعقد اجتماعه النظامي العادي المقبل في غينيا الاستوائية، ومن أجل إفاد أعضاء المكتب في بعثة ميدانية لاحقة وعقد أية اجتماعات إلكترونية، على نحو ما أوصت به رئاسة اللجنة. وترد أدناه المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

9 - واصلت اللجنة إتاحة منبر للحوار على الصعيد دون الإقليمي لكي تتبادل الدول الأعضاء الخبرات وتحدد المجالات الرئيسية للعمل الجماعي. وقامت آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استناداً إلى مناقشات اللجنة في اجتماعها التاسع والأربعين، وعلى الرغم من الأثر الذي تلحقه جائحة كوفيد-19 بالمنطقة، بعرض استعراض للحالة الجيوسياسية والأمنية في كافة أنحاء وسط أفريقيا على اللجنة.

10 - ولوحظ أثناء الاستعراض الذي أجرته آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا أنه منذ الاستعراض السابق للجنة وقبل نقشي جائحة كوفيد-19، ظلت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في وسط أفريقيا مستقرة عموماً، على الرغم من صعوبة بيئة الاقتصاد الكلي الخارجية. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عندما عُرض الاستعراض، كانت المنطقة دون الإقليمية تستفيد من آثار الزيادة المطردة في أسعار المواد الخام، مما كان يتيح آفاقاً لتحسين الظروف الاقتصادية وإبرام عقود استكشاف جديدة، وكانت المؤسسات المالية الدولية تُبلغ عن عائدات استثمارية إيجابية. غير أن مستويات الدين العام زادت في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، مما يحد من حيز السياسات المالية الرامية إلى تحقيق ما يلزم من أهداف إنمائية طويلة الأجل، وربما يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. وظلت المنطقة تواجه تهديدات أمنية متعددة، وتعاني من الآثار المتكررة لتغير المناخ ومن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تتحدى قدرة الحكومات على تبني السياسات اللازمة لضمان حرية الحركة وتحقيق التكامل الإقليمي.

11 - ومن حيث التطورات السياسية والمؤسسية، أحرزت المنطقة تقدماً نحو الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مما مهد الطريق لعقد دورة عادية أخرى لجمعية رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأحاطت اللجنة علماً بإنشاء حكومة ائتلافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقد الحوار الوطني الرئيسي في الكاميرون، وعملية السلام الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمناقشات في الكونغو بشأن بدء حوار وطني، والمناقشات بين حكومة تشاد والجماعات المحلية المتمركزة في شمال البلد، والتطورات الانتخابية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

- 12 - وعلى الصعيد الأمني، لاحظت اللجنة استمرار التحديات في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة عبر الوطنية وأنشطة الاتجار، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والقرصنة في خليج غينيا، والإرهاب والتطرف العنيف الذي يتجاوز منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.
- 13 - وفي مجال الحوكمة، أحاطت اللجنة علماً بما أبانت عنه بلدان وسط أفريقيا من التزام ثابت بالعمليات الانتخابية المحددة وفقاً لجداول زمنية مقررة سلفاً، ولاحظت أن اللجوء إلى الحوار السياسي يظل قاعدة أساسية لتسوية المنازعات والحفاظ على الالتزام بالاتفاقات السياسية.
- 14 - ولاحظت اللجنة أن الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا لا تزال تبعث على القلق، كما يتبين من وجود المشردين داخلياً واللاجئين في أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والكاميرون، والكونغو. وقد نجم بعض حالات التشريد عن كوارث طبيعية مثل الفيضانات، أما بعضها الآخر فنتج عن انعدام الأمن، وغالباً ما كان ذلك على أيدي الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، تبين أن الموارد المخصصة للعمل في مجال الأنشطة الإنسانية تزداد شحاً.

باء - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، ومعاهدة تجارة الأسلحة

- 15 - لقد صدّقت 8 بلدان من أصل 11 من بلدان وسط أفريقيا على اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في غينيا الاستوائية في 23 كانون الثاني/يناير 2020، بعد شهر من إيداع الحكومة صك تصديقها لدى الأمم المتحدة.

- 16 - وواصلت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعمها للبلدان في إنشاء لجان وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو ترتيب مؤسسي أساسي لتنفيذ اتفاقية كينشاسا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الكونغو لجنتها الوطنية. وفي 26 و 27 حزيران/يونيه 2019، قدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الدعم لعقد حلقة عمل لبناء القدرات لأعضاء اللجنة الوطنية التشادية ومنندى الشباب والطلاب الكاميروني من أجل السلام. وأنشأت الكاميرون وحدة تنسيق داخل لجنتها الوطنية لحشد شتى الجهات الفاعلة في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووفقاً لأحكام المادة 31 من الاتفاقية، أعدت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خطة عمل خمسية (2019-2023) لتنفيذ الاتفاقية، وبدأت الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر ثانٍ للدول الأطراف في الاتفاقية في برازافيل في حزيران/يونيه 2020، لكنه أُجّل بسبب جائحة كوفيد-19.

- 17 - وفي 20 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عُقد في كينشاسا مؤتمر إقليمي معني بمواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية كينشاسا وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وجمع المؤتمر كلا من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة لها من أجل تحديد الآليات وأوجه التآزر بين أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية.

18 - وقد وُقِّع جميع الدول الأعضاء في اللجنة معاهدة تجارة الأسلحة، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية. وقد صدّقت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون على المعاهدة. وفي الفترة من 26 إلى 30 آب/أغسطس 2019، عُقد في جنيف المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وتم خلاله تناول المسائل المتعلقة بالشفافية والإبلاغ، والعالمية، والقضايا الجنسانية. ولاحظت اللجنة ضرورة إحراز تقدم في مجال الامتثال للالتزامات التعاقدية، ولا سيما النص على حظر تصدير الأسلحة عندما يُرجَّح أن يُسهم ذلك التصدير في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

19 - ولاحظت اللجنة أن معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية كينشاسا صكان متكاملان ينبغي أن يسهما في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، بما يحسّن الأمن البشري في وسط أفريقيا. ومن مجالات التكامل المحددة آليات التنسيق، من قبيل جهات التنسيق الوطنية واللجان الوطنية؛ والآليات التنفيذية، مثل وسم الأسلحة وتعقبها والتعاون عبر الحدود بشأنها؛ ومواءمة التشريعات الوطنية؛ والمساعدة التقنية؛ وتدابير بناء الثقة وتحقيق الشفافية.

معلومات مستكملة بشأن أنشطة مكتب شؤون نزع السلاح

20 - قدّم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن حالة مشروع مشترك مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم تنفيذ اتفاقية كينشاسا، بما يتمشى ومبادرة "إسكات البنادق" التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وعقد المركز الإقليمي حلقات عمل تقنية وقانونية لبناء القدرات، ووضع دليلا إرشاديا للبلدان على الصعيد الوطني، وقدّم الدعم لجهود الدعوة الشاملة الرامية إلى تشجيع جميع الدول الأطراف على التصديق على الاتفاقية. وفي هذا الصدد، عقد المركز الإقليمي حلقة عمل في مالابو في الفترة من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر لتقديم المساعدة القانونية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية فيما يتعلق بمواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية.

جيم - العنف المسلح والإرهاب في وسط أفريقيا

الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

21 - واصلت اللجنة النظر في الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، بما يشمل سبل إقامة المزيد من التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وعملا بتوصية اللجنة في اجتماعها السادس والأربعين المعقود في برازافيل في الفترة من 29 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2018، لا تزال الاستراتيجية الإقليمية على جدول أعمال أجهزة السلام والأمن المعنية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لكي تقرّها جمعية رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دورتها العادية المقبلة، وذلك لتمكين أمانة الجماعة الاقتصادية من متابعة تنفيذها، وهو ما يظل مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

جماعة بوكو حرام

22 - أطلعت أمانة لجنة حوض بحيرة تشاد اللجنة على تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي اعتمدت في آب/أغسطس 2018 وأقرّها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كانون

الأول/ديسمبر 2018. وقُدرت تكلفة تنفيذ الاستراتيجية بنحو 12 بليون دولار. وفي تموز/يوليه 2019، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفقا إقليميا لتحقيق الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد بقيمة 100 مليون دولار في الاجتماع الثاني لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، الذي عُقد في نيامي يومي 17 و 18 تموز/يوليه 2019.

23 - وأطلعت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات اللجنة على التقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام ومختلف فصائلها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الجهود المشتركة للعمليات العسكرية الوطنية والثانية والإقليمية. وواجهت العمليات، التي تركزت في جزر بحيرة تشاد وعلى طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، عدة تحديات في مجالات التنسيق، والتعامل مع الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وواصلت القوة أيضا مواجهة التحديات المتعلقة بالقدرة فيما يتعلق بالدعم الجوي والدعم البرمائي والدعم بالطائرات بدون طيار، ودعت إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية في تلك المجالات.

24 - وأطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اللجنة على آخر المستجدات بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2349 (2017) بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وظلت منظومة الأمم المتحدة معبئة تعبئة كاملة، لأغراض تشمل دعم الاستراتيجية الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز دور المرأة والشباب في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية، علاوة على مواصلة فسح المجال للأنشطة الإنسانية. وفي الفترة من 19 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قام الممثلون الخاصون للأمن العام لمنطقة وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، برفقة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، بزيارة مشتركة إلى نيجيريا بعد اختتام زيارات مماثلة إلى تشاد والكاميرون والنيجر خلال النصف الأول من عام 2019.

دال - الصيد غير المشروع، واستخدام المرتزقة والجريمة المنظمة عبر الوطنية

25 - لاحظت اللجنة أن الحدود التي يسهل اختراقها في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تطرح تحديات كبيرة في مجال القضاء على الصيد غير المشروع، واستخدام المرتزقة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المسائل تتقاطع مع شتى أبعاد تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والأمن البحري والإرهاب والتطرف العنيف.

26 - وقُدمت للجنة إحاطة بشأن الدورة الخامسة للجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو، التي عُقدت في بانغي يومي 5 و 6 آب/أغسطس 2019، والتي أسفرت عن إبرام عدة اتفاقات ثنائية بشأن الدفاع ومراقبة الحدود. واتفق البلدان على إنشاء هيكل تنسيقي لبحث مسائل الترحال الرعوي عبر الحدود، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والصيد غير المشروع، والهجرة غير القانونية، وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

27 - وقُدمت للجنة أيضا إحاطة بشأن الحالة في شمال تشاد، حيث تقوم السلطات بالوساطة بين عمال المناجم الحرفيين والمجتمعات المحلية في منطقة تيبستي. وبما أن المنطقة معرضة لخطر الاشتباكات المسلحة المنتظمة، فقد تم في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 توقيع اتفاق مع الجماعات المسلحة الناشطة في منطقة ميسكي، بهدف إنهاء العنف الذي ارتبط بوجود المرتزقة وتجار المخدرات والإرهابيين الناشطين على طول الحدود الليبية.

هاء - الأمن البحري في خليج غينيا

28 - ألقى كل من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا عرضاً أمام اللجنة بشأن الأمن البحري في المنطقة دون الإقليمية. وفي يومي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اجتمع في أبيدجان رئيساً مركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، بدعم من شبكة خليج غينيا الأقاليمية، وذلك لتقييم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان وسط أفريقيا. وأبرزت أهمية تبادل المعلومات وتجميع الموارد وتحديد ما يلائم من أوجه التآزر المؤسسي. ويظل تمويل تلك الأنشطة تحدياً رئيسياً حيث قد يكون من المفيد إجراء المزيد من المشاورات الأقاليمية بشأنه بين غرب ووسط أفريقيا. وشجعت الدول الأعضاء على تعيين جهات تنسيق وطنية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة والأمن البحري.

29 - وواصلت مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع عقد اجتماعاتها بانتظام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقد منتدى دولي بشأن حالة تنفيذ إعلان رؤساء دول وحكومات منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك في بوانت نوار، بالكونغو، في الفترة من 23 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019، وعقد المؤتمر العالمي للأمن البحري في أبوجا في الفترة من 7 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي كلا الاجتماعين، حثَّ مركز التنسيق الأقاليمي الدول الأعضاء على تيسير تبادل المعلومات في مراكز العمليات البحرية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وعلى تنشيط المنطقة البحرية الجنوبية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (المعروفة باسم المنطقة ألف) في أقرب وقت ممكن لاستكمال النظام الأمني الإقليمي. ودعا مركز التنسيق الأقاليمي أيضاً إلى تقديم مزيد من الدعم الجوي إلى المجموعة البحرية العاملة في المنطقة البحرية الشمالية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (المعروفة باسم المنطقة دال)، وإلى إتاحة قدرات أكثر تقدماً في مجال الكشف والإنذار.

واو - تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا

30 - أطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة على حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، مشيرة إلى أن خطة المرأة والسلام والأمن تستند إلى الركائز الأربع المتمثلة في الوقاية والمشاركة والحماية والترويج، وإلى الاعتراف بأن النزاعات تؤثر على الرجال والنساء تأثيراً متبايناً. ولاحظت اللجنة أن المرأة لا تزال مستبعدة من مفاوضات السلام، على الرغم من الأدوار الأساسية التي تقوم بها على رأس الحركات الاجتماعية السلمية وفي صميم مسألة تعافي المجتمعات المحلية بعد انتهاء النزاعات.

31 - وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية على التعجيل بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وفي حزيران/يونيه 2019، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خطة عمل إقليمية لتنفيذ القرار.

زاي - حقوق الإنسان

32 - قدم مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في وسط أفريقيا. وحثَّ المركز الدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية

لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 2002. ولاحظ المركز أن رواندا أنشأت آلية وطنية لمنع التعذيب، عملاً بالبروتوكول الاختياري، وأن جهوداً مماثلة تُبذل في غابون والكاميرون. وشدد المركز على أن التزامات الدول تجاه صكوك حقوق الإنسان ينبغي أن تنعكس في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات التعاقدية المختصة، وشجع البلدان على تخصيص الموارد المناسبة للهيئات المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن رصد هذا التنفيذ.

33 - وخلال الفترة من 5 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019، قام فريق تقييم فني من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة الكاميرون، بما في ذلك المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وذلك على سبيل المتابعة لنتائج زيارة سبق إجراؤها في أيار/مايو 2019. وفي بوروندي، واصلت السلطات تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمركز دون الإقليمي، وعقدت ست حلقات عمل لبناء القدرات في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 مع وزارة حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والشؤون الجنسانية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

حاء - أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا

34 - بناء على طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها رئيسة للاجتماع الثامن والأربعين للجنة، عقد الخبراء مناقشة مواضيعية بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إحاطة إلى اللجنة بشأن الحالة في وسط أفريقيا وشجع الدول الأعضاء على اعتماد أطر حوكمة شاملة لمعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتسوية النزاعات.

35 - واعتمدت اللجنة إعلاناً وزارياً (انظر المرفق) أكدت فيه ضرورة التصدي لأثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا. وأعادت تأكيد أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة "إسكات البنادق" التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والموقف دون الإقليمي المشترك المقدم إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ في أيلول/سبتمبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على ضرورة إجراء حوار شامل بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها المجتمعات المحلية، بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ودعت اللجنة في الإعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة عقد مشاورات مع الدول الأعضاء في سياق اللجنة، وإلى تقديم المزيد من الدعم في مجال الأمن المناخي.

طاء - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة

36 - اعتُمد إعلان لومي في 30 تموز/يوليه 2018 في مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ولا يزال تنفيذه في 30 تموز/يوليه 2018 يشكل إطاراً رئيسياً للتعاون بين الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين. وفي هذا الصدد، وضع مستشاران، في تموز/يوليه 2019 وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، خطة مشتركة متعددة السنوات لاعتمادها من قبل لجنة متابعة تضم وزراء من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن المجالات التي ينبغي زيادة توضيحها مسألة وضع طرائق أكثر تحديداً

للتعاون الأقاليمي في مجال الشرطة، بما يشمل إنشاء آلية إقليمية دائمة للتعاون في مجال الشرطة داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

37 - ولا يزال دعم الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مجالاً رئيسياً آخر للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، أعاد كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تأكيد التزامهم بتقديم الدعم المشترك للاتفاق السياسي، وخاصة بإتاحة المساعدة التقنية لإنشاء مرصد وطنية للإنذار المبكر تعمل جنباً إلى جنب مع آلية الإنذار المبكر الخاصة بوسط أفريقيا.

38 - وقُدِّم للجنة أيضاً إحاطة بشأن عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2019، وافق الوزراء على مجموعة من الإصلاحات وعلى مشروع خطة عمل وميزانية، وذلك ابتغاء وضع الإصلاح موضع التنفيذ. وقد اعتمدت مجموعة التدابير في الدورة الاستثنائية التاسعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عُقد في ليرفيل في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2019. وشملت تلك المجموعة مشروع المعاهدة المنقحة المنشئة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومشروع النظام الأساسي المنقح للجنة المقبلة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومشروع النظام المالي المنقح للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومشروع البروتوكول المنقح لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وتقتضي أن تتألف اللجنة المقبلة من رئيس ونائب للرئيس وخمسة مفوضين. وسيعين أعضاء اللجنة لولاية مدتها أربع سنوات غير قابلة للتجديد، على أساس مبدأ التناوب حسب ترتيب الحروف باللغة الفرنسية. وتشمل الجوانب الأخرى للإصلاح أيضاً نقل السلطة للهيئات المقررة إلى جانب تعزيز صلاحيات اللجنة؛ ووضع هيكل موحد لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما يؤكد الروابط بين مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا والترتيبات الأخرى للسلام والأمن الخاصة بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع المدني وطرائق التعامل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وتحديث القواعد والأنظمة المالية لتعزيز الحوكمة المالية الرشيدة؛ وإصلاح النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين وتبسيط عمليات التصنيف والتوظيف.

ثالثاً - المسائل الإدارية والمالية

39 - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة التبرعات المقدمة إلى صندوقها الاستئماني. وكررت نداءها الموجه إلى الدول الأعضاء بأن تقدم مساهماتها، وطلبت إلى الأمانة أن تبث رسائل تذكيرية بصفة منتظمة في هذا الصدد. وهنأت اللجنة رواندا على سداد اشتراكاتها بانتظام.

40 - وتلقت اللجنة معلومات مستكملة عن تدابير التنشيط التي اعتمدت في اجتماعها الرابع والأربعين، مشيرة إلى أن معظم التدابير قد نُفذت. بيد أن اللجنة أشارت إلى أنها لا تزال تواجه وضعا مالياً حرجاً، إذ أنها تعقد اجتماعين نظاميين في السنة يمولان في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، علماً بأن تكاليفهما قد ازدادت. وفي غياب حل طويل الأجل، يتعين على إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تحشد، على أساس استثنائي، موارد من خارج الميزانية تُخصَّص للتصدي للأزمات. ومنذ عام 2016، تكبدت اللجنة عجزاً متوسطه 30 000 دولار لكل اجتماع. ووفقاً للإعلان بشأن الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة

الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليبرفل) (انظر A/64/85-S/2009/288، المرفق الأول)، وعلى نحو ما رحبت به الجمعية العامة في قرارها 61/64، يُطلَب من الأعضاء تقديم مساهمة سنوية لا تقل عن 10 000 دولار للصندوق الاستئماني. وقد تم تجديد رصيد الصندوق الاستئماني بفضل التبرعات الأخيرة المقدّمة من أنغولا وبوروندي.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

41 - تواصل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا البرهنة على ما تجلبه من قيمة بوصفها منبرا للحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالسلام والاستقرار. وعلى نحو ما أبرزته اللجنة، لا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات كبيرة من حيث الاستقرار. وإنني أرحب بالتزام دول المنطقة دون الإقليمية بالتغلب على هذه التحديات، كما يتضح من الانفتاح الذي اتسمت به المناقشات التي جرت خلال الاجتماع التاسع والأربعين للجنة.

42 - ويشجعني التزام المنطقة بدعم عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقد لاحظت أن بعض الدول الأعضاء أعربت عن استعدادها لبدء حوار بشأن الدور المستقبلي للجنة في إطار هذا الهيكل المعزّز للسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي. وسيستجيب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في سياق الدور المنوط به بوصفه أمانة للجنة، بناء على الحقائق المتعلقة بوضع طرائق عمل تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، سيستجيب لطلب اللجنة في اجتماعها الخمسين بأن يُقدّم تقريراً يحدد السيناريوهات المتعلقة بدور اللجنة في المستقبل. وأرحب كذلك بالخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لسداد متأخراتها للصندوق الاستئماني، الذي يغطي الأنشطة التي تُنظّم فيما بين الاجتماعين النظاميين اللذين تعقدتهما اللجنة مرتين في السنة، مثل الزيارات الميدانية وغيرها من تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

43 - ويساورني القلق إزاء تطور جائحة كوفيد-19 في وسط أفريقيا، وما يترتب عنها من آثار صحية وإنسانية واجتماعية - اقتصادية على سكان المنطقة، ولا سيما أشدهم ضعفاً. وأثني على جميع بلدان المنطقة لاتخاذها تدابير سريعة لمنع انتشار الفيروس، بإشراك المؤسسات على الصعيد دون الإقليمي في الوقت نفسه لمعالجة التوترات الاجتماعية والسياسية المحتملة. وأهنئ كذلك الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التزامها الثابت بعملية الإصلاح المؤسسي، حتى في خضم صراع المنطقة دون الإقليمية مع جائحة كوفيد-19، وما زلت أشدد على أن المشاركة السياسية والمالية المتجددة ستكون أمراً أساسياً لتنشيط المؤسسة.

44 - وقد برز الأمن المناخي كموضوع رئيسي في جدول أعمال اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بكيفية تأثير تغير المناخ على تحقيق الكفاءة في بناء السلام وإعمال الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يفيد الإقرار المتزايد بأن تغير المناخ له دور في مفاة مخاطر النزاعات في جدول الأعمال الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، وفي دعم الدول الأعضاء في بناء القدرة التحليلية والقدرة على الاستشراف، مع مواصلة التركيز على الحوكمة وأوجه عدم المساواة، وفي إدراج الأمن المناخي في مناقشات أوسع نطاقاً بشأن السلام والأمن. وأرحب بالمبادرات الأخرى التي اتخذتها اللجنة للمشروع في مناقشة الاستجابات الإقليمية وتعزيز قاعدة المعارف والأدلة حول هذا الموضوع، بوسائل منها تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

45 - ولا تزال إدارة مسائل الرعي والترحال الرعوي عبر الحدود عاملاً هاماً في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الإقليمي. وما زالت ثمة حاجة ملحة إلى أن تعتمد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطاراً دون إقليمي لوسط أفريقيا يعالج الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية، وهو ما أيدته اللجنة كنتيجة من نتائج اجتماعها الثامن والأربعين. وأرحب بجميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف في غضون فترة زمنية معقولة، وأكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والكيانات المعنية الأخرى، لدعم هذه الجهود. ومن شأن رؤية إقليمية لإدارة الرعي والترحال الرعوي عبر الحدود، إن هي اتسمت بالإنصاف والعدالة وشمول الجميع، أن تتيح للدول نموذجاً للسياسات الوطنية وآليات معززة للارتقاء بالتعايش السلمي والتعاون بين المجتمعات المحلية.

46 - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية في وسط أفريقيا، التي تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين، وتضرر باستقرار الدول، وتزيد في الوقت نفسه حدة التوترات بين الدول وداخلها. ومما يثير الانشغال اتجار الجماعات المسلحة غير المشروع بالموارد الطبيعية في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وتزايد الاشتباه في وجود تواطؤ بين بعض هذه الجماعات المسلحة وشبكات إرهابية دولية. وأهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون على وجه السرعة لمعالجة هذه المسائل في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف. وما زالت قلقاً بشأن استمرار العنف الذي يرتكبه جيش الرب للمقاومة، وأشجع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل من خلال مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

47 - ويتطلب التهديد الذي تشكله فصائل بوكو حرام التنفيذ الكامل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأشجع بقوة البلدان المتضررة، وكذلك الشركاء الوطنيين والدوليين، على الاستثمار في التنمية المستدامة لحوض بحيرة تشاد، ومبادرات بناء السلام عبر الحدود، والحلول غير العسكرية للنزاعات. وأشيد أيضاً بالتزام البلدان المساهمة بقوات وموارد في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بغية تخليص المنطقة من آفة الإرهاب.

48 - وأثني على اللجنة لالتزامها الثابت بتعزيز الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو أمر أساسي لتحقيق سلام مستمر وطويل الأجل في جميع أنحاء المنطقة. وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد المدنيين، والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، والقوات المسلحة الوطنية، وحفظة السلام. ومن شأن خطر تفاقم التوترات الطائفية وتجزؤ بعض الجماعات المسلحة على أسس إثنية أن يفضي إلى تبعات أوسع نطاقاً على المنطقة دون الإقليمية، في كل أنحاءها. وفي هذا الصدد، أرحب بالدعم المتواصل الذي تقدمه اللجنة في دعوة جميع أصحاب المصلحة في المنطقة إلى دعم الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى مضاعفة الجهود لتعزيز إشراك النساء والشباب في الحوار والوساطة والرصد على جميع المستويات. وأرحب كذلك باستئناف عدة لجان ثنائية مشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، وأشجع اللجنة على تعزيز تبادل وجهات نظرها مع هذه الآليات الهامة.

49 - وينبغي تشجيع الجهود الجارية التي تبذلها حكومة الكاميرون لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد، من خلال عمل اللجنة. وعلاوة على

ذلك، فإن تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ الحوار الوطني الرئيسي لعام 2019 وما يتصل به من نتائج سيكون معلما هاما للسلام والأمن في وسط أفريقيا. ويتطلب إحراز هذا التقدم بذل مزيد من الجهود والالتزام من جانب الحكومة، علاوة على الدعم المقدم بشكل متضافر من الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة.

50 - وتقف الأمم المتحدة إلى جانب بلدان وسط أفريقيا في سعيها لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة للجميع. وسيساعد التنسيق المنتظم والاستراتيجي بين ممثلي الخاصين والمبعوثين الخاصين في المنطقة على كفالة تقديم مساعدة متسقة وذات قيمة مضافة إلى الدول الأعضاء في المنطقة.

51 - وأعرب عن امتناني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممثلي الخاص، على ما يقدمونه للجنة من دعم تقني وإداري ولوجستي فعال. وأثني أيضا على كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة لتقديمها إسهامات تخصصية في أعمال اللجنة. وأتطلع إلى مداوات اللجنة واستنتاجاتها في اجتماعها الخمسين، الذي ستستضيفه غينيا الاستوائية في المستقبل القريب.

المرفق

إعلان لواندا بشأن تأثير تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا

[الأصل: بالفرنسية]

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في لواندا بمناسبة الاجتماع الوزاري التاسع والأربعين للجنة،

إنه نكرر تأكيد التزامنا بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 13 بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، والهدف 16 بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف،

وإنه نشير إلى قمة العمل المناخي التي عقدت برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وكذلك إعلان برازافيل الوزاري الصادر في 7 أيلول/سبتمبر 2019 المتعلق بالموقف المشترك لدول وسط أفريقيا بشأن المناخ،

وإنه نعرب عن استيائنا من الأثر الإنساني لتغير المناخ في وسط أفريقيا، ولا سيما في حوض الكونغو وحوض بحيرة تشاد، وإن نشدد على الصلات بين هذه الظاهرة والسلام والأمن الدوليين،

وإنه نؤكد دعمنا الكامل لمبادرة الاتحاد الأفريقي المعونة "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020"،

وإنه نشدد على أهمية إجراء حوار شامل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،

وإنه نقر بأهمية التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة،

- 1 - **نؤكد من جديد** أهمية التنفيذ الفعال لاتفاق باريس وتوصيات قمة العمل المناخي؛
- 2 - **نشدد** على ضرورة الإدماج المنهجي لأبعاد تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية في عمليات منع نشوب النزاعات، والوساطة، وتوطيد السلام والتنمية؛
- 3 - **ندعو** المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق دمج المعلومات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ والموارد الطبيعية؛
- 4 - **نحث** الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على مواصلة ما تبذله من جهود جارية للتصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتغير المناخ؛

- 5 - **ندعو** الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية إلى تحسين التنسيق فيما بينها وإلى اغتنام الفرصة المتمثلة في آليات المساعدة المنصوص عليها في اتفاقية باريس للاستفادة من تسهيلات الدعم المتعلقة بتنفيذ المشاريع والخطط الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للتكيف مع تغير المناخ؛

6 - **نطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يعززا، بالتعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، مشاركتها في إطار اللجنة دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة ما ينتج عن تغير المناخ من آثار على السلام والأمن في وسط أفريقيا، وأن يقدموا للجنة في اجتماعها الخمسين، الذي سيعقد في مالابو، آخر المستجدات عن ذلك.

وحرر في لواندا، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
